كائنات منتهية الصلاحية

بسمة النسور

تقول معلمة اللغة الإنكليزية، الأميركية البالغة 91 عاماً، فلوسي لويس، إنّ التقدّم في العمر مجرّد حالة ذهنية. وتقدم نفسها في فيلم وثائقي بأنّها امرأة تسعينية تعاني من أمراض الشيخوخة التي تمنعها من الحركة، غير أنّها تحسّ بأنّها لم تتجاوز الخامسة عشرة من عمرها بعد. فلسفتها في الحياة أنّ المُقدّر سوف يحدث مهما فعلنا، وعلينا تقبل مصيرنا مهما كان قاسياً. وفي لقاء أعد للمّ شملها مع بعض تلاميذها القدامى الذين لم تلتقِ بهم منذ أربعين عاماً، استعادت وإياهم الذكريات المبهجة، فيما عبّروا عن محبتهم لمعلمتهم وتقديرهم لها، وسردوا قصصاً شخصية عن تأثيرها في مسار حيواتهم بطرق مختلفة. قالت لهم أحياناً إنّ العثور على إجابات مؤكّدة في الحياة قد يحطم الروح، لذلك عليكم الاستمرار في البحث عن المعنى، وعدم الاطمئنان إلى إجابة محدّدة. وعن الموت، قالت إنّه لا بدّ من قبول حقيقة أنّ الجسد في طريقه إلى الزوال، تلك حقيقة حتمية لا مناص من مواجهتها، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الشخصية تختفي تماماً، وأنّ من الأشياء الأكثر صعوبة للتصديق بالنسبة لها هو الاعتقاد أنّ أثرنا في الحياة قابل للانمّحاء.

وقد حقق مقطع فيديو بثته فلوسي سيغة ملايين مشاهدة، ولاقى تفاعلاً كبيراً من الجمهور، ومن تلاميذها الذين أصبح بعضهم كتّاباً بارزين، وأشخاصاً ناجحين في حياتهم العملية، متأثرين بمعلمتهم المتميزة. وفي اللقاء، ذاته، قالت إحدى تلميذاتها إنّها في فترة ما عانت من إحباط وكآبة وسوداوية، وراودتها أفكار انتحارية، غير أنّ معلمتها، فلوسي لويس، حالت دون ذلك، وأنقذتها من مصير مظلم، بسبب اهتمامها وإخلاصها في توجيه تلاميذها والاعتناء بصحتهم النفسية، قبل تحصيلهم الأكاديمي. قال لها معدّ الفيلم الوثائقي الذي تناول حياتها: لقد أثرت في حياة كثيرين، يا فلوسي... عقّبت بتواضع جم. وقد تأثرتُ بأشخاص كثيرين التقيت بهم خلال الحياة الطويلة التي عشتها، الأمر يحدث في الاتجاهين، يا عزيزي، لا يمكنك أن تكون مؤثراً بشكل فعلي، ما لم تشعر بالآخرين وتتأثر بهم.

فلوسي لويس قصة مؤثرة لمسنّة بلغت من العمر عتياً، وحظيت بالتقدير الذي تستحقّ في أواخر أيامها، ما مدّها بمشاعر الفرح والرضا والإحساس بجدوى كفاحها المثمر في الحياة. لكنّ تلك الحكاية الجميلة تظل استثناءً في ظلّ ثقافة أبناء هذا الزمن الجاحد المتنكّر لجذوره. كم من المسنّين، خصوصاً في عالمنا العربي، يشعر بالمرارة والخيبة لضياع العمر هباءً، حين يركنون في الزاوية، ويُشعرهم المجموع بقلة أهميتهم، وبأنّهم مجرّد عبء، ثقيل يتمثل بأكلاف علاجهم ورعايتهم التي تستنزف ميزانيات كبيرة، ستكون أكثر جدوى في إنفاقها على الشباب. ولا ننسى حالة البهجة والاطمئنان التي أحسّ بها الناس في بدايات تفشّي وباء كورونا، حين أفادت دراسات علمية بأنّ كبار السن هم الأكثر عرضة للإصابة والموت بسبب الوباء، وتنتشر في الآونة الأخيرة أبحاث ودراسات علمية عن سرعة تردّي صحة المسنين، وسهولة تعرّضهم للأمراض. وساهم تغيير نمط العلاقات الأسرية واستقلالية الأبناء، في سن مبكّرة نسبياً في تراجع دور الآباء في تقديم الخبرة والمعرفة، ما جعل دور الآباء هامشياً في حياة أبنائهم.

وذهب علماء كثيرون إلى أن التقدّم العلمي والطب الحديث ساهما فعلاً في إطالة عمر الإنسان، لكنّه لم ينجح في تحسين نوعية الحياة أو تخفيف أعباء الشيخوخة جسدياً وعقلياً، ما يجعل الموت الاختيار الأفضل، كونه أكثر رحمة وأقل كلفة، ما يجنّب المسن معاناة طويلة، لا أمل في الخلاص منها. وعلى الرغم من عقلانية هذا النوع من الدراسات ومنطقيته، فهي تتجاهل، بشكل صادم، البعد الإنساني، وتحطّ من قيمة الحياة، وتحول البشر إلى مجرّد معادلات وإحصائيات، وتطرح المسنين كائنات منتهية الصلاحية، فائضة عن الحاجة. وهنا بالضبط تتجلى هزيمة البشرية الأخلاقية بأقبح صورها.

هل يدعم بايدن تطبيق الديمقراطية في فلسطين؟

داود كتّاب

ألقى الرئيس الأميركي، جو بايدن، أسبوعين بعد تنصيبه، خطاباً مهماً في ضرورة العمل على تطبيق الديمقراطية عالمياً، معتمداً على التجربة الأميركية ونجاحها في التغلب حتى على رئيس غير ديمقراطي. ووضع خمسة مبادئ ديمقراطية، ستشكل صلب سياسة أميركا الخارجية: «الدفاع عن الحرية، ومناصرة توفير الفرص، والتمسك بالحريات العالمية، وحكم القانون، واحترام كرامة كلّ إنسان». وأوضح بايدن، في خطاب الخارجية الأميركية في الرابع من فبراير/ شباط 2021، أنّه في «النظام الديمقراطي يجب عدم استخدام العنف لقلب إرادة الشعب» وأعلن أنه «ستكون هناك عواقب من العالم للمسؤولين عن رفض تلك المبادئ».

يلتقي الرئيس بايدن، اليوم الاثنين، 19 يوليو/ تموز، ملك الأردن، عبد الله بن الحسين، وفي وقت لاحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت. هل سيتطرّق لتلك المبادئ التي أعلن عنها؟ هل سيدافع عن حق الشعب الفلسطيني بالحرية؟ وهل سيحول إلى الفعل ما قاله من أنّ من يرفض تطبيق تلك المبادئ يعاقب من العالم؟

دولة إسرائيل تحتل فلسطين، وتقيم نظاماً عنصرياً يفصل اليهود عن الفلسطينيين في كلّ المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية من النهر إلى البحر، كما أثبتت مؤسسات حقوقية عالمية، منها «هيومن رايتس ووتش» و«بتسليم» إضافة إلى الأمم المتحدة وغيرها. والحكومة الإسرائيلية الجديدة، برئاسة بينت وبيڤير لبيد، على معرفة كاملة بالموقف الأميركي، بما في ذلك الموقف من الاستيطان وهدم المنازل الفلسطينية، إضافة إلى الموقف من التهويد الإسرائيلي غير القانوني في القدس، وحصار غزة غير الإنساني (احترام الكرامة الإنسانية حسب بايدن)، وغيرها من الأمور.

وقد يشكل موضوع الاستيطان أهم اختبار للحكومة الإسرائيلية، إذ ينص قرار مجلس الأمن 2334 الملزم، أنّ على إسرائيل وقف الاستيطان في كلّ المناطق المحتلة عام 1967 «بما في ذلك القدس الشرقية». هل فعلاً سيتم إجبار إسرائيل على الالتزام بهذا القرار الأممي، والذي لم تعارضه آنذاك حكومة أوباما/ بايدن؟ أما موضوع هدم البيوت الفلسطينية فقد تم إيضاح الأمر للحكومة الإسرائيلية الجديدة، إلّا أنّها استمرت في هدم المنازل، ومنها منزل عائلة الشلبي الأميركية من أصول فلسطينية.

لا بدّ من وضع النقاط على الحروف مع كلّ الأطراف في هذا الخصوص، فإضافة إلى الطلب من إسرائيل احترام حقوق الإنسان الفلسطيني ووقف الاستيطان وهدم المنازل واحترام كرامة الفلسطينيين، لا بد من الاستفهام من الملك عبد الله موقفه من موضوع الديمقراطية في الأردن وفلسطين. وقد يكون للملك جواب سهل في هذا الخصوص، إذ جرى تشكيل لجنة واسعة التمثيل لدراسة موضوع قانوني الانتخابات والأحزاب، لكنّ العالمين في الأمر يعرفون أنّ الأردن ما زال يرفض فكرة الحكومة البرلمانية المنتخبة، فهل ستجري مناقشة وضع خريطة طريق للأردن للتحوّل الديمقراطي، كباقي الديمقراطيات العريقة ذات الحكم البرلماني، خصوصاً أنّ الدستور الأردني يقول إنّ النظام في الأردن «برلماني ملكي وراثي» لكنّ إبقاء قرار تعيين الملك الحكومات وعزلها، وليس للحزب الأكبر في البرلمان، عائق أمام تطبيق هذا الهدف المنشود.

ولا بدّ لبايدن وفريقه من إجراء نقاش معمق، بشأن مبادئ حكم القانون والالتزام بإرادة الشعوب مع الملك، بصفته حاملَ الملف الفلسطيني، أولَ زعيم عربي يزور البيت الأبيض بعد تنصيب بايدن، فقد شكل قرار التأجيل غير المبرّر (للشعب الفلسطيني) الانتخابات التشريعية - التي تأخرت كثيراً في الأصل - ناقوس الخطر على الديمقراطية الفلسطينية الهشة، والتي وصلت إلى اغتيال المعارض نزار بنات، والقمع العنيف للمتظاهرين والمتظاهرات.

كلنا نعرف أنّ تطبيق مبادئ الديمقراطية التي تحدّث عنها بايدن محكومة بالمصالح الأميركية والمزاج الأميركي، بما فيه مواقف بايدن نفسه المؤيد للصهيونية، إلّا أنّه يجب كشف ذلك التزييف من خلال المطالبة الحثيثة إدارة بايدن بالالتزام بتلك المبادئ أو إعلان عدم القدرة على تطبيقها مع الحليف الإسرائيلي؟ ويستطيع الجانب العربي الاستفادة من تلك العناصر في الخطاب الرسمي الأميركي للحصول على مكاسب حقيقية من واشنطن، فهل سيتم ذلك، أم سيكون التخوّف من بعضهم بأنّ المطالبة بالديمقراطية قد يتم تسليطها على كلّ الأطراف، في حال الإصرار عليها؟

(كاتب من الأردن)

هل يتجه لبنان إلى جهنم؟

عمر كوش

يعيش لبنان أزمة سياسية لا نهاية قريبة لها، أو بالأحرى أزمة لا تنتهي. ولا تزال تلقي بظلالها على تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية التي تنعكس سلباً على الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها معظم اللبنانيين، في ظل انفلات الشارع والارتفاع الجنوني للأسعار، وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار وسواه من العملات الأجنبية، وأزمات فقدان الدواء والوقود وانقطاع الكهرباء وشحّ المواد الاستهلاكية الضرورية، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا وسواها.

ويبدو أن لبنان يُراد له أن يسير «إلى جهنم»، حسبما قال رئيس الجمهورية، ميشيل عون، قبل نحو عام في ردّه على سؤال صحافية: إلى أين يتجه لبنان إن لم تتألف حكومة؟ وبالفعل، بعد نحو تسعة أشهر من تكليف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة، اعتذر عن عدم تمكّنه من التأليف، وبالتالي لم تتشكل حكومة إنقاذ وفق مبادرة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ليواصل لبنان سيره نحو هاوية جديدة، خصوصاً بعد الخطوات الكارثية التي اتخذت على المستويين، الاقتصادي والاجتماعي، وأوصلت لبنان نحو الخراب الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مقدّمة لانهيار دولته التي يتحكّم بها زعماء الطوائف، فضلاً عن تقارير أممية ودولية بدأت تتحدّث عن البرادات الفارغة ووجوع الأطفال والأسر اللبنانية.

جاء الفشل في تشكيل الحكومة اللبنانية تتويجاً لفشل ذريع لنظام المحاصصة الطائفية المتحكّم في لبنان، وتعبيراً عن أزمة النخب الأوليغارشية اللبنانية التي تتحكّم بمفاصل النظام والقضاء والمؤسسات البيروقراطية للدفاع عن ثروتها، ولا يهمها سوى حماية امتيازاتها ومصالحها المالية والتجارية، ولا يعنيها من المجتمع سوى أزلامها والمليشيات التي تنفذ أجنداتها، وتستخدمها وقوداً للدفاع عن نفوذها ومصالحها، وتعمل على تحشيدها تحت مختلف النعرات والعصبيات الطائفية والمذهبية والمناطقية.

وإذا كانت الخلافات بين عون والحريري قد حالت دون تشكيل حكومة تخلّف حكومة تصريف الأعمال الراهنة برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس/ آب 2020، بعد ستة أيام من الانفجار الكارثي في مرفأ بيروت، إلا أن هناك من يصف الخلافات بينهما بالمسرحية التي يُراد منها شدّ العصب المذهبي والطائفي، وتعويض الخسائر التي لحقت بكل منهما منذ حراك 17 تشرين الأول (2019)، ومحاولة تخطي الاتهامات التي وجهها الحراك الثوري اللبناني إليهما.

ويأتي الفشل في تشكيل حكومة لبنانية في وقت يظهر أنه من الصعوبة بمكان إيجاد شخصية سنّية متوافق عليها تقوم بمهمة التشكيل، الأمر الذي يجعل من لبنان الذي شهد 29 شهراً من الفراغ الرئاسي قبل انتخاب عون عرضة للدخول في مرحلة من الفراغ الحكومي الذي قد يدوم طويلاً، وسيكون لها مفاعيل وارتدادات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

ويبدو أن النخب السلطوية والأوليغارشية لا يهمها أن تسير الأوضاع في لبنان إلى جهنم، وأن تبقى مسألة تشكيل الحكومة معلقة بانتظار المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، وبالتحديد ما ستفضي إليه مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني، كونها ليست معزولة عن الصراع الجيوسياسي في المنطقة وعليها، ولبنان جزء من هذا الصراع، كما لا تكترث تلك النخب بتجاوز كل المهل لإنجاز التشكيلة الحكومية، ولا تحديداً، اقتصادا تتنافس الشركات الكبرى على صناعته وتوظيفه دعاية وتأثيراً. سيشكر منظمو كأس أوروبا وكأس أميركا كورونا ألف مرة، حين تراجعت وسلمت لهم مفاتيح الملاعب والمطارات والمرافق التي تقتضيها مثل هذه التظاهرات. ولكن الناس لن يتذكّروا تلك الأهداف الجميلة والكؤوس المرفوعة والأبطال الذين يستقبلهم رؤساء العالم أبطالاً وطنيين فحسب، بل سيتذكّرون أيضا حركات نبيلة ورشيقة، لا تقل رفعةً عن تلك الأهداف، انتصارا لقضايا إنسانية، رأفت لها ضمائرهم. باع اللاعب كريستيانو قميصه، من أجل المساهمة في علاج طفل صربي خلال الربيع الفارط.

كما صفق أحرار العالم كثيرا لفريق ريال مدريد، حين ألغى مقابلة كانت ستجمعه مع فريق إسرائيلي في القدس المحتلة، وكان ذلك مؤشرا مهما على أن اللعبة يمكن أن تنتصر للقضايا العادلة، ويمكن أيضا أن تساهم في التعريف بها. ساهمت مباريات رياضية عديدة في مقاومة معلنة مرة أخرى، إلا أنها ما زالت، وإن أصبحت أسيرة قبضة المال والإعلام، وفية لبعض من القيم الأولمبية، ولعل أسماها على الإطلاق التضامن الإنساني.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الرياضة والوباء... نجومية وثراء وتضامن

المهدي مبروك

وضعت لاعبة التنس التونسية، أنس جابر، التي ارتقت إلى المرتبة الثالثة والعشرين عالمياً، مضربها في مزاد علني، لتتبرع بثمنه إلى بلدها في مواجهة محنة الوباء التي تحصد أرواح المئات يومياً، فقد أعلنت وزارة الصحة أن عدد الوفيات بلغ يوم 15 يوليو/ تموز الجاري 205. لم تنتظر اللاعبة كثيراً حتى تم اقتناؤه، وبمبلغ اشترت معدّات طبية تبرّعت بها إلى مستشفيات عمومية. ووقع اللاعبين، وخصوصا النجوم منهم، لدى أوساط واسعة من الرأي العام منها، ليست دوما على الحسنات ما يرام، فهم أثرياء حتى البذخ، يتجاوز مصروفهم اليومي مصروف أحياء كاملة، تنتشر في أحزمة الفقر لأشهر. ثمّة من يمتلك طائرات وموازر ومتاجر، بل يملك بعض منهم جزرا خاصة، يبددون أموالا مهولة في سهرات صاخبة والعاب القمار. ومع ذلك يقدّم بعض اللاعبين نماذج مغايرة عن هذه الصور، حين يرسمون لأنفسهم صورا أخرى، تشذ عن هذه القاعدة، بل تسفهها، على الرغم من ثرائهم.

كان جيل التسعينيات يتذكّر اللاعب جورج واياه الذي كان يتبرّع لبلده ليبيريا بأقساط مرتفعة من أمواله، وهي التي كانت آنذاك تغرق في الفوضى والحرب الأهلية، من أجل النهوض بالشباب، وخصوصا قاطني أحزمة الفقر. لم ينس اللاعب، وهو الذي فاز سنة 1995 بجائزة أفضل لاعب في العالم وأوروبا وأفريقيا، ماسي الفقراء والمحرومين. كان هذا العمل التطوعي، والالتصاق بأبناء حيه الفقير، كلارا تاون، في مدينة مونروفيا، بداية انشغاله بالشأن العام، وأولى حالات افتتان اللاعب بالقضايا الاجتماعية العادلة خارج سحر الكرة وملاعبها.

مصائر اللاعبين، بعد انتهاء المسيرة الكروية، مرعبة ومخيفة. ومع ذلك، ثمّة من بعدّ له للتخفيف من حالة الفراغ ومخاوف النسيان، فيختار أن يبقى في تحدٍّ، اقتصادا تتنافس الشركات الكبرى على صناعته وتوظيفه دعاية وتأثيرا. سيشكر منظمو كأس أوروبا وكأس أميركا كورونا ألف مرة، حين تراجعت وسلمت لهم مفاتيح الملاعب والمطارات والمرافق التي تقتضيها مثل هذه التظاهرات. ولكن الناس لن يتذكّروا تلك الأهداف الجميلة والكؤوس المرفوعة والأبطال الذين يستقبلهم رؤساء العالم أبطالاً وطنيين فحسب، بل سيتذكّرون أيضا حركات نبيلة ورشيقة، لا تقل رفعةً عن تلك الأهداف، انتصارا لقضايا إنسانية، رأفت لها ضمائرهم. باع اللاعب كريستيانو قميصه، من أجل المساهمة في علاج طفل صربي خلال الربيع الفارط.

كما صفق أحرار العالم كثيرا لفريق ريال مدريد، حين ألغى مقابلة كانت ستجمعه مع فريق إسرائيلي في القدس المحتلة، وكان ذلك مؤشرا مهما على أن اللعبة يمكن أن تنتصر للقضايا العادلة، ويمكن أيضا أن تساهم في التعريف بها. ساهمت مباريات رياضية عديدة في مقاومة معلنة مرة أخرى، إلا أنها ما زالت، وإن أصبحت أسيرة قبضة المال والإعلام، وفية لبعض من القيم الأولمبية، ولعل أسماها على الإطلاق التضامن الإنساني.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> غدت الرياضة، وكرة القدم تحديداً، اقتصاداً تتنافس الشركات الكبرى على صناعته وتوظيفه

عن أوهام الحل السوري وغنيمة الأسد

سميرة المسالمة

قطع بشار الأسد، في خطاب القسم للولاية الرابعة لحكم سورية، يوم السبت الماضي 17 يوليو/ تموز، أي ارتباط لنظامه مع كل عمليات التسوية السياسية للصراع في سورية، سواء تحت مظلة أستانة أو هيئة الأمم المتحدة، ووضع حدّاً لكل الأوهام التي تسوقها الفعاليات الدولية، أو دول مسار أستانة (روسيا - إيران - تركيا) أو كيانات المعارضة، بأن العودة إلى مباحثات اللجنة الدستورية قد تبلور حلاً سياسياً، من خلال صياغة دستور بالتوافق بين المعارضة والنظام، يضمن انتقالاً سياسياً حسب قرار مجلس الأمن 2254، وهو الأمر الذي تتحدّث عنه روسيا، نوعا من الترغيب الدولي لحل معضلة تمويل إعادة الإعمار في سورية.

ونفى خطاب الأسد مراّعم موسكو في أن النظام قد يقبل حلا سياسيا، يبدأ من القبول بزعزعة مكانة الدستور الحالي الذي أخذ بيد الأسد إلى ولايته الرابعة التي قد تكون إلى الأبد فعلياً، فعدم الاعتراف منه بوجود معارضة إلا من سمّاهم أو وصفهم بـ«الخونة والمأجورين»، أو المغرّر بهم في أحسن الأحوال، يعني ضمنياً عدم قبول ما يطرحه القرار الدولي من مشاركة معهم في صياغة دستور جديد لسورية، كخطوة نحو انتقال سياسي، كما تصفه اللجنة الدستورية الشريكة أو المشاركة مع النظام في مباحثات جنيف، فالمنتصر لا يمكنه أن يترك الخاسر يقاسمه الغنيمة.

ويضعنا هذا الحال الآن أمام حقائق غالبا ما نودّ الهروب منها، وهي أنه لا يوجد في معطيات الوضع السوري، أو حتى بين رموز النظام الذين اجتمعوا مدحاً أو ذماً، ما يؤكّد رأي مسؤولين روس في شأن توقع قرب الوصول إلى تسوية سياسية في سورية، على خلفية التوافق مع الولايات المتحدة في القرار الصادر عن مجلس الأمن أخيراً، والقاضي بتمديد آلية دخول المساعدات الإنسانية إلى سورية، فالتسوية المنشودة تتطلب، إضافة إلى الإرادة الدولية «الغائبة حالياً»، وجود إرادة التسوية لدى الأطراف السورية المتنازعة، وهو الأمر الجلي أن النظام لا يملكها، كما أن كيانات المعارضة الموجودة، باعتبارها طرفا مقابلا له، لم تعد تملك التمثيل الشعبي للثورة، ما يعني أنها طرفٌ غير مؤثر سورياً على الأقل.

بيد أن رفع مستوى توقعات بعض المسؤولين الروس ينطوي على مسألتين: أن روسيا تعتقد أن الولايات المتحدة باتت تتعاطى معها بوصفها دولة عظمى، على قدم المساواة، وأنها تسلم تماما برؤية موسكو وقدرتها على حل الصراع السوري، وأن روسيا استطاعت تحويل الصراع السوري من صراع سياسي إلى مجرد مسألة إنسانية، أي التحوّل من مدخل الحل السياسي القاضي بإيجاد مرحلة سياسية انتقالية إلى المدخل المتعلق بحل المسائل الإنسانية، بدءا من إدخال مواد تموينية وطبية، وصولا إلى إعادة الإعمار لاحقا، وربما عودة بعض من اللاجئين، سيما من دول الجوار.

في وسع روسيا أن تنتشي لشعورها بأنها نجحت في ما سعت إليه، سيما منذ تدخلها العسكري المباشر في الصراع السوري (سبتمبر/ أيلول 2015)، أي استمرار بقاء النظام، واستعادة مساحات شاسعة من الأرض السورية من المعارضة المسلحة. ولكن، عدا ذلك ثمّة مشكلات كبيرة تحول دون استقرار الوضع السوري، وتالياً دون استقرار الآمال الروسية المعقودة عليه.

ليس القصد هنا التحدث فقط عن الجانب الميداني/ العسكري، حيث ما يقرب من ثلث سورية هو عملياً تحت سيطرة الولايات المتحدة، وذراعها قوات سوريا الديمقراطية (قسد، شرقي الفرات)، ووجود تركيا عسكريا في الشمال والشمال الغربي على نحو 11% من سورية (سيما إدلب ومحافظتها)، ويأتي ضمن ذلك الوجود الإيراني المنافس لروسيا، واليد الطويلة لإسرائيل المنسقة مع روسيا.

فإضافة إلى تعقيدات الخريطة السورية في بعدها العسكري، ثمّة الضعف الكبير الذي بات يعتري واقع النظام، في الشرعية، والمؤسسات، والاقتصاد، والمؤسسة الأمنية، وهو ما حاول الأسد القفز فوقه في حديثه عن سورية الواقعة تحت حكمه أمنياً بقوة النظامين، الروسي والإيراني، وهو وضعٌ لا يوجد لروسيا ما تقدّمه في هذا الشأن، وهذا ما تدركه الأطراف السورية المتنازعة جيدا، وتراهن عليه، سواء في سعيها إلى مزيد من توريط روسيا في الصراع السوري، أو في استنزافها وإرهاقها لها، كي تفهم بالطريقة الصعبة استحالة فرض حلّ على فريقها، مع تمكينها بترك الأمور من دون حسم لمصلحة أي طرف.

نعرف هنا أن الولايات المتحدة تتصرف من كونها لا تتأثر بالصراع السوري، ولا بأي شكل، وأنها تملك الوقت لفرض ما تريد من دون أن تُتعب نفسها، أو من دون أن تبذل شيئا يُذكر. وهذا على عكس روسيا التي لا تملك سوى القصف، والتفجير، والتخريب، في حين أنها لا تملك كل الوقت للاستمرار بهذه السياسة، من دون أن تحصد شيئا يذكر، أقله حتى الآن.

في عودة إلى ما مضى، مؤكد أن روسيا استطاعت أخذ الملف السوري بيدها، لكن ذلك ما كان ليتم، لولا رضا الولايات المتحدة، بغض النظر عن اسم الرئيس الحاكم فيها وحزبه، هذا حصل في ما يتعلق بمزاجرة بيان جنيف 1 (2012)، وحصل في تفسير منطوق قرار مجلس الأمن 2245 (2015)، وفي جولات التفاوض في جنيف، وجولات التفاوض اللاتي في أستانة، وفي مداولات اللجنة الدستورية، وهو ما حصل، أيضا، في الصراعات الميدانية/ العسكرية، ومع كل ما تخلل ذلك من أهوال ومعاناة للشعب السوري.

لقد سلمت الولايات المتحدة لروسيا خلال السنوات الست الماضية إدارة الصراع السوري، إلا أن المسألة الأهم أنها حتى اليوم لم تسمح لها بحلّه، وهذا أمر على غاية في الأهمية، وينبغي تمييزه، وهذا هو المعنى الحقيقي لممانعة واشنطن التطبيع مع النظام السوري، وممانعتها إعادة الإعمار، وممانعتها عودة اللاجئين، ويخطئ كثيرا من لا يميز بين هاتين المسألتين. هذا يفترض التأكيد أن موقف الولايات المتحدة ليس بعيدا عن موقف إسرائيل التي لا تجد، حتى الآن، مصلحة لها في حل الصراع السوري.

بل لا بد هنا من ملاحظة الخبث الكبير الذي بدا في موقف الولايات المتحدة بخصوص فتح معبر للمساعدات الإنسانية الأممية، والتي ظهرت وكأنها تستجدي موافقة روسية على فتح معبر، مع وجودها الكبير في حوالي ثلث الجغرافية السورية، وإدخالها الأسلحة لـ«قسد» متى شاءت، ومع وجود تركيا في كامل الحدود الشمالية، ومع هذا الوضع الذي فرضته في شرقي الفرات ببضع مئات فقط من جنود أميركيين. كان حريا بهذا الخبث أن يلفت انتباه الخبراء أو المسؤولين الروس، بدل أن ينشغلوا بالحديث عن «نجاحات» حققوها إزاء الولايات المتحدة، أو بدل أن ينشغلوا بالأوهام بشأن التعاون المشترك معها، بقرب إيجاد تسوية للصراع السوري.

(كاتبة سورية)

> سلمت الولايات المتحدة لروسيا إدارة الصراع السوري، إلا أنها حتى اليوم لم تسمح لها بحلّه

ضحايا سقطوا في إدلب بقصف النظام أول من أمس (أحمد خطيب/الأناضول)

المغرب والجزائر... انتحار العقل

معن البياري

هل هو كيلٌ قد طفح في المغرب، بعد أن لم تعد الأعصاب هناك تحتمل من الجزائر ما تقول وما تصنع، أم أنه توجّه سياسي استجدّ في عمل الرباط الدبلوماسي تجاه البلد الشقيق الجار؟ مناسبة السؤال أن ممثل المغرب في الأمم المتحدة، عمر هلال، خاطب الرئاسة الأذربيجانية لاجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز (عجيبٌ أنها ما تزال موجودة!)، عُقد افتراضيا، في مذكّرة رسمية، أورد فيها أن ما سمّاه «شعب القبائل الشجاع» (في الجزائر) يستحق «أكثر من أي شعب آخر، التمتع الكامل بحق تقرير المصير». ووصف الدبلوماسي المغربي هذا الشعب بأنه «أحد أقدم الشعوب في أفريقيا، والذي يعاني من أطول احتلال أجنبي». وللحق، هذا تصعيدٌ شديد الخطورة في الخطاب السياسي المغربي تجاه الجزائر، ومتغيّر ينذر بمزيد من التردّي في علاقات البلدين الجارين، والتي تعرف، سيما بعد انتهاء ولايات رئاسة عبد العزيز بوتفليقة، تدحرجا متواصلا نحو توتّرات صعبة، وحادّة. وليس انحيازا للمغرب، ولا تأكيدا متجدّدا على مغربية صحرائه، وعلى وحدته الترابية، ظلت الجزائر، بما يصدر عن مسؤوليها، ومنهم رئيس الأركان الحالي، السعيد شنقريحة، المصدر الأوضح للتوتر الذي ما انفكّ يزيد، وساهمت الصحافات في البلدين (وإنْ كانت الجرعة الجزائرية أثقل) في إشعاله أكثر وأكثر. ولكن الحال، بعد المذكّرة المغربية الأسبوع الماضي، غيره قبلها، سيما أن رد الخارجية الجزائرية لم يكتف باتهام الرباط بالعدائية، وإنما باتهام صريح بدعم «متعهّد الأوجه» (؟)، لجماعة إرهابية معروفة (ما هي؟)، ومائل هذا الدعم بما كان من دعم مغربي (بحسب البيان)، «الجماعات الإرهابية التي تسببت في إراقة دماء الجزائريين خلال العشرية السوداء». والظاهر هنا أنه لم تعد ثمّة خطوط حمراء في الاشتباك السياسي والدبلوماسي. ولا يملك المراقب لهذا المنعرج إلا الاتفاق مع البيان الجزائري في وصفه مساندة الرباط استقلال منطقة القبائل بأنها «انحرافٌ خطير». وقد زاد البيان بأنها «تصرّف مغامر ولا مسؤول وتحريضي». ولا يستطيع واحدُنا إلا أن يتفهم الغضب الجزائري المهول، والمحق، غير أنك، مطالبٌ، في الوقت نفسه، بأن تعرف أن المذكرة المغربية، موضوع الأزمة العاصفة، كانت ردّا على كلام وزير الخارجية الجزائري، العائد إلى موقعه أخيرا، رمطان (وليس رمضان) لعمامرة، في اجتماع اللجنة (ما الداعي لهذا الاجتماع أصلاً؟) عن دعم بلاده حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية، من دون أن يكون موضوع الصحراء مدرجا في جدول الاجتماع.

إذن، هو غياب العقل، أو انتحاره على الأصح إذا شئنا الوصف الأدقّ للذي يحدث بين الجزائر والمغرب، في أحدث أطوار الخلاف المديد بينهما. وربما أمكن القول إن تصاعد التأزّم كان متوقعا، بعد الحملة الإعلامية الجزائرية الضارية على المغرب، إبّان موقعة الحسم العسكرية التي أجرتها الرباط مع مسلحين من «بوليساريو» في منطقة الكركرات الحدودية مع موريتانيا، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وليس منسيا قول الفريق شنقريحة في موسكو، الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، إن الصحراء الغربية آخر مستعمرات أفريقيا التي يطمح شعبها إلى تحقيق تقرير مصيره، وإن المحتلّ (المغربي) يعمل على إلحاقها به بالقوة. ولئن كان مؤكدا أن كلاما كهذا (وكثير مثله رسمي وغير رسمي في الجزائر) لن يُستقبل في الرباط بغير الغضب والحنق، إلا أن سقوف الظنون السوداء لم تكن تصل إلى أن تعمد الدبلوماسية المغربية إلى تسمية ثمانية ملايين جزائري في منطقة القبائل واقعين تحت احتلال، وإنْ في البال أن دبلوماسيا مغربيا في بعثة بلاده في الأمم المتحدة، دعا، في عام 2015، إلى منح «الشعب القبائلي» (!) الحكم الذاتي، غير أن كلامه مرّ في حينه، بعد أن طوّقت الرباط نفسها تداعيات محتملة له.

إسلاموفوبيا عكسية

سامح راشد

دخلت ظاهرة «الإسلاموفوبيا» مرحلة جديدة في أوروبا، بعدما أفسحت محكمة العدل الأوروبية المجال أمام الحكومات الأوروبية لفرض مزيد من القيود على مظهر المسلمين هناك وسلوكهم. إذ قضت محكمة العدل الأوروبية بأنّ «منع ارتداء الحجاب الإسلامي في أماكن العمل ليس إجراء تمييزياً». وبرّرت قرارها بأنّ عدم ارتداء الحجاب «يمكن أن يساعد في منع النزاعات الاجتماعية». ومن شأن هذا التكييف القانوني الجديد لحظر الحجاب، وغيره من مظاهر ذات صبغة دينية، أن يشجع مختلف المؤسسات الأوروبية، سواء حكومية أو خاصة، على المضي نحو إجبار المسلمين على عدم الالتزام ببعض التعاليم الدينية أو التمسّك ببعض الشعائر والطقوس التي يعتبرها المسلمون من التزاماتهم الدينية.

ليس ذلك التقنين لمنع الحجاب جديداً على التوجه الأوروبي العام، المناوئ للتعاليم الإسلامية. وإنّما هو تتويج لسلسلة متواصلة من الإجراءات والقوانين المحلية المشابهة التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية، غير أنّ التمعّن قليلاً في ما تقوم به أوروبا من تربّص بالمسلمين، تحديداً بأشكال متنوعة، يكشف أن الدافع ليس الحفاظ على علمانية، ولا منع النزاعات الاجتماعية التي تفترض حكومات أوروبا أنها قد تنشب بسبب ارتداء النساء المسلمات الحجاب. فعند نشوء ظاهرة الإسلاموفوبيا على أيدي التيارات اليمينية المتطرّفة قبل أكثر من عقدين، كان المبرّر الوحيد وقتئذ هو التمسك بدمج المهاجرين المسلمين في المجتمعات الأوروبية، ونشر الثقافة والقيم الأوروبية لدى الجاليات المسلمة. غير أنّ تزايد أعداد المهاجرين وتوالد أجيال ثانية وثالثة داخل أوروبا أثبت قدرة وقابلية، بل ونجاح المسلمين في الاندماج والتعايش كجزء من المجتمع في كلّ الدول الأوروبية.

ولاحقاً، بدأت الحكومات الأوروبية توسع دائرة التقييد والمنع، حتى صارت تشمل مسائل لا صلة لها بالاندماج، أو حتى بالتعايش المجتمعي. وإنّما تصبّ مباشرة في صميم التعاليم الإسلامية ذات الطابع الشخصي، والمحصورة تماماً في النطاق الفردي، أي منبتّة الصلة بالعلاقات والتفاعل مع الإطار الاجتماعي المحيط بذلك الفرد. ومن أمثلة ذلك قرار السلطات المحلية في مدينة بيزيبه (جنوب فرنسا) بقصر اللحوم المقدّمة في وجبات الطعام في المدارس العامة على لحم الخنزير، المحرّم تناوله في الشريعة الإسلامية. وكذلك منع ارتداء السيدات لبعض الشواطئ وحمّامات السباحة بلباس بحر محتشم. ومما يؤكد أنّ الأمر لا يتعلق بالانسجام المجتمعي أو بالثقافة السائدة، السماح بالذبح على الطريقة الإسلامية طوال أيام العام، ثم منع الذبح بالطريقة نفسها في عيد الأضحى!

بل إنّ التعبير عن المعتقدات الدينية، أو تجسيدها، في أشكال مرئية، لم يكن في الماضي ممنوعاً في أوروبا. استناداً إلى أنّ التمييز الديني المرفوض

الناتو واستقلالية الأوروبيين... وغرب المتوسط

محمد سي بشير

حاول الرئيس الأميركي، جو بايدن، طمأنة شركائه في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد التهديد الذي حام بشأن ربط أميركا بين تمويل الشركاء الحلف وانسحاب واشنطن منه، في العام 2017، في أثناء رئاسة دونالد ترامب. وعلى الرغم من ذلك، كانت للرئيس الفرنسي، ماكرون، نيابة عن الأوروبيين، مطالب خاصة باستقلالية أوروبا الاستراتيجية عن مركزية القرار الأطلسي، وهيمنة أميركا عليه، بما سيكون له، لو قبل الناتو بتلك المطالب، تداعيات على غرب المتوسط، المنطقة التي تشمل المغرب الكبير والمنطقة الساحلية - الصحراوية، باعتبارها عمقاً استراتيجياً لجنوب حوض المتوسط الغربي.

بداية، يجب التنويه بأنّ ثمة سلوكين أمنيين لفرنسا وشركائها في الاتحاد الأوروبي، يتصرفان من خلالهما بتبعية كاملة عندما يتعلق الأمر بالناتو، والتعامل مع الولايات المتحدة، من ناحية، أو، من ناحية أخرى، مع عمالقة هذا العالم، على غرار الصين وروسيا، على وجه الخصوص، في حين أنّهم يتصرفون، عندما يتعلق الأمر بالقوى الإقليمية أو الدول التي يعتقدون أنها تقع في دائرة تأثيرهم، بإدراك يعكس الاستقلالية الاستراتيجية والمبادرة بالقرار الأمني/ العسكري في إدارة القضايا المتصلة بالصراعات والأزمات.

قد يعني هذا، في الإدراك الأمني/ العسكري، إدراكين متناقضين، تحاول القوى الكبرى في العالم، سواء تعلّق الأمر بالحليف الأكبر، الولايات المُتحدة، أو المنافسين (الصين وروسيا)، استخدامهما في التعامل مع المقاربات الأمنية/ العسكرية للأوروبيين، وهما إدراكان يترجمان التخبط الذي يحاول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ومن قبله الرؤساء الفرنسيون، تصدُّر التعبير عنه، خارج نطاق الناتو. وفي أثناء الوقوع في أزمات وصراعات يكون المنافسان المذكوران أطرافاً فيها، وإطلاق تسمية السياسة الأمنية المستقلة للاتحاد الأوروبي سرعان ما يتبين للعالم، من خلال التناقض بين الأوروبيين أو ضعف القرار الأوروبي في مواجهة تلك التفاعلات الصراعية والأزماتية، أنّها أضعف من أن تكون مستقلة أمنياً عن الناتو وعن الولايات المُتحدة، وأضعف، أكثر وأكثر، عن الندّية في مواجهة الصين أو روسيا.

لن نبتعد عن منطقتنا، لندلل على ذلك التخبط وبعده الأمني/ العسكري المتمثل في عدم القدرة على الاستقلالية عن الناتو أو الندّية في التعامل مع المنافسين، الصين وروسيا، إذ يشكل قرار فرنسا الانسحاب من الساحل نموذجاً يُترجم، المرة تلو المرة، حاجة الأوروبيين إلى متغير التبعية ليكون المدخل للتصرف، من دول غرب المتوسط، وعلى الأخص دول المغرب الكبير، للخروج من دائرة التبعية لفرنسا، بصفة خاصة، أو ما أطلق الكاتب عليه المناولة الأمنية/ العسكرية، في مقالة سابقة، في «العربي الجديد».

ركزت بومية «لوموند» الفرنسية في أعداد لها، أخيراً (خصوصاً عدد 11 يوليو/ تموز الجاري) على قرار فرنسا الانسحاب من عملية «برخان» التي تدخلت بها في منطقة الساحل في أعقاب انقلاب مالي، في 2012، وفشل عملية «سرفال» من ناحية، وانتشار الإرهاب، وفشل جيوش دول الساحل الخمس في رد هجمات الجماعات الإرهابية في مثلث الرعب بين مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، من ناحية أخرى، وهي كتابات تحمل إيحاءاتٍ بوجوب تحويل الشأن الساحلي إلى شأن أطلسي/ أوروبي مع الدفع بدول المغرب الكبير، خصوصاً الجزائر والمغرب، للانخراط أمنياً وعسكرياً في المنطقة، بصفة عاجلة.

تحدّث الرئيس ماكرون، في خطاب له، بتقنية الفيديو عن بعد، جمعه بقادة جيوش بلدان الساحل الخمسة المشاركة مع فرنسا في «برخان» (بوركينافاسو، وموريتانيا، والنيجر، ومالي، وتشاد)، مستخدماً عبارة «إعادة انتشار» بدلاً من «انسحاب»، مؤكداً أنّ العملية ستنطلق في غضون الأشهر المقبلة (نهاية العام الحالي وبداية 2022) مع إغلاق بعض القواعد في شمال مالي، بصفة خاصة، وتقليص عدد الجنود الفرنسيين إلى حوالي 2500 جندي من أصل 5100 يوجدون، حالياً، في المنطقة. وأضاف، أيضاً، أنّ الجهد سيتركز، مستقبلاً، على المنطقة الجنوبية من مالي، قبالة خليج غينيا، بالنظر إلى المصالح الاقتصادية، وهي المنطقة المعروفة بـ«مثلث الرعب»، في محاولة لوقف تصاعد العمليات الإرهابية وتقدم الجماعات المسلحة، انطلاقاً منها، نحو مناطق أوسع في البلدان الساحلية، برمتها.

من ناحية أخرى، أشار الرئيس الفرنسي، على خلفية الانقلاب أخيراً في مالي، إلى تغيير نقطة ارتكاز قيادة العملية الأوروبية «تاكوبا» (Task Force Takuba) من باماكو إلى نيامي (عاصمة النيجر)، وهي القوة التي ترافق القوات المالية في عملياتها ضد الإرهاب وعدم الاستقرار، ما يدل على أنّ ثمة إدراكاً جديداً لفشل ترجمه الرئيس الفرنسي، ماكرون، بعبارات «إعادة الانتشار» من دون الإشارة إلى أنّ الأهداف المتوخاة من «برخان» أو «تاكوبا» لم تتجسد بما يعني أنّ التدخلات الأوروبية، أو المناولات باسم الناتو، باعتبار أنّ الساحل منطقة نفوذ تاريخية للأوروبيين ولفرنسا، بوجه خاص، فشلت، وأنّ المظلة الأميركية «أفريكوم» هنا، قد تكون الخيار الذي سيلجأ إليه الأوروبيون، للتغطية على عدم نجاح التخطيط الفرنسي في تصور استقلالية أمنية/ عسكرية لأوروبا، في مواجهة القيادة الحصرية الأميركية لحلف الناتو وللشأن الأمني/ العسكري الأوروبي، في العالم برمته.

يؤدي بنا ما تقدم إلى الاسترسال في قضايا مثبتة لعدم القدرة الأوروبية على الاستقلالية الأمنية/ العسكرية، لأنّ الفشل في الساحل هو صورة من صور تلك الحالة التي أضحت أوروبا عليها، إذ هناك قضية شرق المتوسط، وأزمة ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، والملف النووي الإيراني، من دون إغفال الملفات الاقتصادية في مواجهة عمالقة الشركات الافتراضية الأميركية. وهي، كلّها، دلائل على التراجع الأوروبي وعدم قدرة دوله على الخوض في قضايا الاستقلالية الاستراتيجية، ما أبرز، في اجتماع الناتو أخيراً، أو اجتماع السبعة الكبار، استكمال بايدن، الرئيس الجديد، السياسة الأميركية نفسها للرئيس السابق، ترامب، في التعامل مع الأوروبيين على أنّهم في المراتب الثانوية، بالنظر إلى عدة عوامل، منها تلك المتصلة بنسب دول بعينها (ألمانيا، مثلاً) في تمويل الحلف، أو انخراط الأميركيين في ملفات تنافس ذات بعد دولي، لا يمكن للأوروبيين أداء الدور الرئيس فيها، أو أن يكونوا فاعلين بما يكفل للأوروبيين التوجه نحو خيار تلك الاستقلالية عن المظلة الأميركية، بصفة خاصة.

> على المغاربيين، الجزائر والمغرب، تحيّن الفرصة لتحقيق مكاسب استراتيجية، منها الخروج من دائرة التبعية الاستراتيجية لفرنسا، بصفة خاصة

> قضية الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية الأمنية/ العسكرية، يبدو أنّها متجهة، نحو الفشل، لأنّها ليست مكسباً أميركياً ولا هدفاً تريده روسيا والصين

بسبب هذا، على المغاربيين، الجزائر والمغرب، تحيّن هذه الفرصة لتحقيق مكاسب استراتيجية، منها الخروج من دائرة التبعية الاستراتيجية لفرنسا، بصفة خاصة، والتوجه، تبعاً لذلك، إلى خيار الشراكات المتعددة والمرنة، استراتيجياً، وأمنياً/ عسكرياً، واقتصادياً، إضافة إلى ضرورة أن يكون ذلك بشرط حيوي، هو التغاضي عن الخلافات (الصحراء الغربية مثلاً) والتوجه، رأساً، إلى بعث البناء المؤسسي التكاملي المغاربي (اتحاد المغرب العربي)، بما يكفل الريادة في التكلف بشؤون غرب المتوسط (الضفة الجنوبية منه) والمنطقة الساحلية - الصحراوية، بعيداً عن أيّ تدخلات دولية أو إقليمية، في ظلّ تواصل الفشل الأوروبي في إدارة تلك الشؤون، وبروز نقاط ضعف يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب، وتعظيم المكانة المغاربية عاجلاً، وبصفة حيوية.

تلكم هي قضية الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية الأمنية/ العسكرية، والتي يبدو أنّها متجهة، حتماً، نحو الفشل، لأنّها ليست مكسباً أميركياً ولا هدفاً تريد روسيا والصين تحققه، على أرض الواقع، ما يمنح المغاربيين فرصة تاريخية لتعويض الخسائر الناتجة عن إدراك فرنسا للمنطقة (غرب المتوسط والمنطقة الساحلية - الصحراوية) في إطار تبعية واستقطاب يخدم ما تراه يسير في ركب مصالحها، فقط، ويشكل، نتيجة لذلك، تغيراً لصالح المغاربيين في الهرمية الاستراتيجية، والتي تلتقي حالياً، مع هوى أميركي، وإدراك إيجابي روسي وصيني كما تشجعه القوى الإقليمية التي تريد لها دوراً في المنطقة على غرار تركيا.

هل تستفيق الدول المغاربية، وتعمل على تجسيد هذه الاستقلالية في خيار الشراكات وتبوؤ مكانة جديدة في الهرمية الاستراتيجية المستقبلية للمنطقة؟ ذلك ما نرجو وندعو إلى تجسيده، لكنّه يحتاج إلى إدراك، وتخطيط، ثم عمل وحركية استراتيجية جماعية.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

في فرادة القاضي العمراني

نبيل البكيري

ربما يعرف الناس كثيرا أن القاضي محمد بن إسماعيل العمراني (1922 – 2021) هو قاضي قضاة اليمن وفقيهها الأكبر ومفتي الجمهورية اليمنية، لكنهم ربما لا يعرفون أنه كان يمثل كل هذه المواقع بدون أي تعيين أو قرار رسمي صدر بذلك، وأنه تبوأ كل هذه المواقع باعتراف الناس وإيمانهم به وبهذه المكانة التي احتلها الرجل، من قلوبهم وعقولهم معاً، قبل أي شيءٍ آخر، ولهذا زهدت كل السلطات المتعاقبة في منح الرجل المكانة التي منحه إياها اليمنيون من تلقاء أنفسهم، وبدون انتظار أي قرار رسمي بذلك من أي جهةٍ كانت.

احتل القاضي العمراني هذه المكانة بعلمه الوفير والواسع وبزهده وتواضعه الجمّ، عاش في وسط الناس كأي أحد منهم، ولم يصنع حول ذاته هالةً تسوّره عن الناس وحاجاتهم وأسئلتهم ومعاناتهم، بل عاش وسطهم يأكل مما يأكلون ويلبس مما يلبسون. كل ما يميزه عنهم هو سعة علمه المبذول لكل سائل وطالب علم قصد داره أو مسجده الذي جلس فيه للدرس والإفتاء ما يقارب ثمانية عقود.

عاش الرجل زاهدا وقانعا لا يمتلك من هذه الدنيا سوى ما يعول به نفسه وأسرته، وهو القادر على أن يحوز كثيرا من الامتيازات والحضور والمكانة الدنيوية التي كان يمكن أن يحتلها بقليل من التماهي مع السلطات الحاكمة، لكنه مضى في حياته كلها، من موقعه حاملا للعلم وحارسا للقيم وحامل لوائها، سائرا على درب العلماء الزهاد الذين مضوا على الدرب ذاته، في الحفاظ على العلم قيمة عليا، لا يمكن تحويله إلى سلعة في سوق العرض والطلب ككثيرين.

لست هنا بصدد الرثاء أوالمدح للرجل، فأي مديح لا يمكن أن يفي عشر معشار مكانته العلمية والمرجعية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، والوطنية، تلك المكانة التي جسّدها بحضوره الكبير زهدا وعلما واجتهادا، وبعيدا عن كل ما يتعارض مع صورة العالم الزاهد العابد الذي يعيش للعلم في خدمة الإنسان وحفظ كرامته وصون حرّيته وكرامته.

إنما المقالة هذه بصدد الحديث عما مثله القاضي محمد بن إسماعيل العمراني من مكانة، وكيف تجسّدت هذه المكانة واقعا، من دون أن يسعى إليها، وقد وصل إليها في قلوب الناس بشتى مشاربهم ومذاهبهم واختلافاتهم، وهي ظاهرة غاية في الغرابة، في عصرنا الراهن الحافل بالاختلافات والصراعات المذهبية والفقهية والطائفية، وأمراض الجماعات الدينية المعروفة، والتي كان العمراني بمثابة شوكة الميزان فيها، بعلمه وسلوكه وحضوره، ما جعله يشكّل حالة متقدّمة، كمرجعية في التسامح والتجديد الديني معا، ضمن الحالة الإسلامية ومشكلاتها المعقدة والمتعدّدة.

لقد شكل القاضي العمراني مرجعية فقهية كبرى، يمنيا وعربيا وإسلاميا، ثمانية عقود من تربعه على كرسي الدرس الفقهي بالطريقة نفسها التي نشأ عليها الدرس الفقهي منذ لحظات تأسيسه الأولى في حواضر العالم الإسلامي المتعدّدة، منذ الإمام الشافعي ومالك وأبو حنيفة النعمان مرورا بمن تلاهم في هذه المدرسة، وصولا حتى هذه اللحظة.

جلس للدرس والإفتاء منطلقا من مرجعية «إن صحّ الدليل فهو مذهبي»، ما جعله يختطّ مساراً مغايراً لمدارس فقهية تقليدية، قديمة ومعاصرة، كثيرة، تتقيّد مذهبيا بمرجعياتٍ ضيقةٍ، لا تقبل الاختلاف والتعدّد، وتمارس نوعا من الوصاية على النص والدين معا، وهذه المدرسة صحيحٌ أنها ليست جديدة، يمنيا على الأقل، فهي امتدادٌ لمدرسة التجديد والإصلاح الديني اليمنية التي جسّدها عدد من أعلام اليمن الكبار، منذ ابن الوزير محمد بن إبراهيم (775 – 840 هجرية) وابن الأمير الصنعاني (1099 – 1182 هـ) ومحمد بن علي الشوكاني (1173 – 1250 هـ) وصالح المقبلي (1047 -1108 هـ) والحسن بن أحمد الجلال (1014 – 1084هـ) وكذلك أبو محمد الحسن الهمداني (280 – 336 هـ) ونشوان الحميري.

لم يذهب القاضي العمراني إلى أي جامعة أو معهد ديني للدراسة والتلقي العلمي الحديث، وإنما تلقى علمه بالطريقة التقليدية، مشافهة من الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم مع الاحتفاظ بالسند والإجازات، مثل شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، أحد رجال هذه السلسلة العلمية التي ربما قد يكون القاضي العمراني أحد أهم حلقاتها أيضا، وقد يكون آخرها بالطريقة التقليدية ذاتها في التلقي والإجازة، بعيدا عن الطرق الحديثة في التلقي والتعليم والتعلّم.

وهكذا عاش القاضي العمراني حياته وكأنه في القرن الهجري الثاني، وأدواته العلمية والتعليمية، لكن عقله وتفكيره في القرن الرابع عشر الهجري انفتاحا واشتباكا مع أدوات العصر ومتطلباته، في حالة تجديدية فريدة، قد تشكل آخر تجليات هذه المدرسة اليمنية التي ظلت حاضرة على مدى قرون حاملة لواء التجديد الديني في قائمة أولوياتها، ولكنها مدرسة ظلت حبيسة الكتب، ولم تنل حظها من الدرس والتنقيب عن نفائسها العلمية والمنهجية، على الرغم من أنها تعدّ من أهم مدارس التجديد الديني في العالم الإسلامي قاطبة، سابقة بذلك مدرسة الإمام محمد عبده ورشيد رضا، وجمال الدين الأفغاني في الشام ومصر، ومدرسة محمد الطاهر بن عاشور وعبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي في المغرب العربي.

زهد اليمنيين في أعلامهم ظاهرةٌ لا تخطئها عين الباحث، وتواضعهم أمام إبداعاتهم في غير محله أيضا، فضلا عن عدم قدرتهم على تسويق ما لديهم من أفكار وإبرازها لا تدانيها في إبداعها و فرادتها أي مدرسة فكرية أخرى، وهو ما يجعل كثيرين لا يدركون هذه المكانة التي تحتلها اليمن، بمفكريها ومثقفيها وأعلامها الكبار، لأن اليمني نفسه زاهد في تقديم ما لديه، وهذا ما مثلته حالة القاضي والمجدّد الفقيه والمحدّث العمراني، الذي حبس ذاته وحبسه اليمنيون في محليته، على الرغم من عالمية مكانته الفقهية التي تجاوزت مدارس وأفكارا كثيرة قديمة ومعاصرة في عديد من قضايا الفقه الإسلامي المعاصر تحديدا.

لقد مثّل القاضي العمراني ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث، بتموضعه العلمي في أعلى قمة المدرسة الفقهية الإسلامية المعاصرة، على الرغم من انزوائه بعيدا عن الأضواء، لعوامل عدة ذكرت بعضها آنفا. يضاف إليها عكوف العمراني التام في مسجده وداره، وإغراقه في إلقاء دروسه بلهجته الصنعانية، التي لم يفارقها العمراني في حياته، نظرا إلى محدودية أسفاره، وبقائه طوال عمره في اليمن، عدا عن عزوفه التام عن فكرة التدريس في الجامعات المعاصرة التي تخضع لقوانين خاصة، في ما يتعلق بنظامها الأكاديمي وآلياته العقيمة أحيانا.

> أي مديح لا يمكن أن يفي عشر معشار مكانة القاضي العمراني العلمية والمرجعية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، والوطنية

> جلس للدرس والإفتاء منطلقاً من مرجعية «إن صحّ الدليل فهو مذهبي»، ما جعله يختطّ مساراً مغايراً لمدارس فقهية تقليدية

أما في ما يتعلق بجدلية الديني والسياسي في رؤية القاضي العمراني ومسيرته، فقد رسم الرجل حدودا واضحة له بهذه المعادلة، فصحيحٌ أنه كان من ضم مؤسّسي التجمع اليمني للإصلاح، بوصفه حزبا سياسيا كبيرا في اليمن، لكنه أيضا لم ينخرط بالشأن السياسي على حساب مرجعيته الفقهية، وظل ينظر إلى السياسة كشأن يومي لا يحتاج أي مرجعية إفتائية لتسييره، لأن القاضي العمراني يدرك جيدا أن السياسية شأن وتصريف يومي، مرجعيته رؤية الناس ومصالحهم واحتياجاتهم، ولا يحتاج أي مرجعية دينية ترسم للسياسة مساراتها وأدواتها.

وانطلاقا من هذه الزاوية، جمّد العمراني انتماءه الحزبي، وانصرف إلى أداء مهامه فقيها ومفتيا، بعيدا عن أي ارتباطات تقيّد تحرّره الفكري المعهود عنه. ولعل هذا المسار في حياة القاضي العمراني بحاجة لمزيد من الإيضاح والدراسة في ما صدر عنه من أقوال وأفعال وازن بهما بينه مرجعية فقهية وبينه شخصا له رؤيته السياسية تجاه العديد من قضايا الشأن العام، من دون أي خلط بين هذين المسارين، الديني والسياسي، في تناغم قل تحققه لدى عديدين من علماء اليوم، على الرغم من تمكّنهم العلمي الكبير.

غير صحيح أيضا في هذا السياق، أن القاضي العمراني لم يكن صاحب وجهة نظر سياسية واضحة فيما يجري في اليمن اليوم، ومن يعتقد هذا لا يفهم حقيقة مدرسة العمراني واجتهاداتها. صحيحٌ أن القاضي لم يعلن موقفا صريحا، ونأى بنفسه عن التصنيف بين طرفي الحرب الراهنة، والذي لا يحتاج لكثير ذكاء لفهم وجهة نظر القاضي العمراني فيها، وجهة النظر تلك التي يمكن بوضوح تبينها من خلال السياق العام للمدرسة الفقهية التي ينتمي لها، وتزعمها القاضي طوال مسيرته العلمية، وهي مدرسة التجديد الديني اليمنية التي ينتمي لها كل أعلام اليمن الكبار ممن كانوا يرون في الإمامة الزيدية أفيون اليمن وأسّ أزمتها وتخلفها وخرابها.

ما يمكن قوله ختاما، أن ظاهرة القاضي العمراني ربما تكون بمثابة آخر ظاهرة وجودا في طول العالم الإسلامي وعرضه، من حيث التكوين والتمكين، نحتاج قراءتها وفقا للحظتها، وتأملها جيدا، تلك الظاهرة التي تخبرنا أنه ليس كل قديم تقليدي غير قادر على الإبداع والفرادة، ولا كل جديد وحداثي يعدّ فريدا ومفيدا، ما يتطلب اليوم المواءمة بين هذين السياقين والجمع بينهما لتخليق مزيد من الإبداع يناسب حاضرنا ولا يعادي ماضينا.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads